وبالتالي الاشد ــ على المصالح الاميركية . وثمة سبب وجيه لذلك : فان جميع الحركات الثورية ــ واحيانا القومية الراديكالية ــ تسعى الى قلب النظام القائم للسلطة والانتاج والتوزيع . وهي لدى انتصارها تميل الى استبدال النظام القديم بمؤسسات حكم جديدة ، مستقلة ، شعبية او وطنية ، وبصيغ اشتراكية للانتاج والتوزيع . اي انها ، من البداية الى النهاية ، تتحدى شرعية ، وتهدد وجود ، العناصر الاساسية المترابطة الثلاثة التي تدعم وتديم بنية الامبريالية، وتتعرض لهجومها الشركات الدولية،والبورجوازية الاهلية الموالية للغرب والرأسمالية ، وجهاز الاكراه والمراقبة ( كالبروقراطية ) . وعادة يؤدي تبوء الحركات الثورية للسلطة ــ كما ادى في الصين والفيتنام الشمالية وكوبا ــ الى قطع صلات الاعتماد على المراكز المسيطرة للقوة الصناعية الغربية .

وينهي هذا بشكل محتوم ما تتمتع به دولة واحدة او كتلة دول من حرية استعمال استثنائية لموارد امم العالم الثالث وسيطرة احتكارية عليها. وفيما ازدادت المواد الخام في العالم ندرة واشتدت المنافسة عليها ، تعاظمت مصلحة الولايات المتحدة في منع مثل هذه التطورات الى حد كبير . فمركزها كمارد اقتصادي يعتمد على استمرار تمتعها بامتياز الوصول الى مصادر المواد الخام . والى ذلك فان سيطرة الولايات المتحدة المستمرة على امدادات المواد الاساسية ( كالنفط والنحاس الاحمر والبوكسيت ) هي وسيلة التأثير الرئيسية التي تتمتع بها الان لابقاء حليفاتها الميالة الى توكيد ذاتها اكثر فأكثر ضمن الخط ، ذلك ان تحقيق التكافؤ في الاسلحة الاستراتيجية والسقط النفسي للوفاق قد خفضا الى حد كبير من تأثير مظلتها الامنية على اوروبا الغربية واليابان .

ان متطلبات العلاقات العامة تجبر الدكتور كيسنجر وزملاءه على ان يصيغوا الافتراض على نحو مختلف ، وتجريدي وغامض نوعا ما . فهو يعتبر المحافظة على « استقرار » « النظام الدولي » الهدف الاساسي للسياسة الخارجية . ويصار الى اخضاع جميع احتياجات ومطامح البشرية الاخرى لهذا الهدف . فالسلام ، في نظر كيسنجر ، لا يجب ان يكون هدف السياسة ، اذ انه يشوش الاستقرار . ولا يمكن الحصول عليه الا كحصيلة ثانوية للنظام . فكاتب سيرة حياة كيسنجر وصديقه يخبرنا : «لم يكن يقصد السخرية عندما استهل كتابه بالملاحظة ان ( تلك العصور التي تبدو لنا اذ ننظر الى الوراء الاكثر سلاما كانت الاقل بحثا عن السلام ) » . ( ستيفن غروبارد **كيسنجر** ، مستشهد به في ص ١٧ . كان غروبارد يشير الى **عالم مرمم . اوروبا بعد نابليون : سياسة المحافظة في عصر ثوري** . نيويورك ١٩٦٤ . ذا يونيفرسال لايبراري ) . خلال جميع كتابات كيسنجر يجد المرء تنويعات على الفكرة الرئيسية التالية : « كلما كان السلام ــ المفهوم كاجتناب للحرب ــ هدفا اساسيا لدولة او لمجموعة من الدول ، كان النظام الدولي تحت رحمة العضو الاكثر قوة للاسرة الدولية . وكلما اعترف النظام الدولي بانه لا يمكن التفريط بمبادىء معينة ، حتى من اجل السلام ، كان يمكن على الاقل تصور الاستقرار المرتكز على توازن القوى » ( ص ١ ) .

وينطبق القول نفسه على العدالة ، فكما ان الدكتور كيسنجر لا يعترض بشكل جوهري على وجود السلام ، فانه لا يعارض الاصلاحات التي تهدف الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ولكن بما ان اصلاح السلام يجب ان يكون « نتاج النظام لا نتاج الارادة » ، فعليه ان «يؤكد شمولية القانون ضد مصادفة السلطة».

ويرى كيسنجر ان الاستقرار الدولي يعتمد على وجود « شرعية مقبولة بوجه عام » يحددها بانها اجماع دولي « حول الاهداف والطرق المسموح بها للسياسة الخارجية ... قبول جميع الدول الرئيسية باطار النظام الدولي ... » ويقول كيسنجر ان الثوريين لا يذعنون لما تمليه عليهم الدبلوماسية لان « جوهر السلطة الثورية هو انها تملك الشجاعة لفعل ما تعتقد انه صواب ... » ( **عالم مرمم** ، المصدر نفسه ، ص ٢ ، ٣ ) .

هذا التمييز بين السلطتين والاسلوبين«الشرعي» و « الثوري »، بوصفهما يؤلفان انقساما جوهريا في السياسة الدولية ، كان اساسيا للاطار الذي اجرى فيه كيسنجر تحليله وقدم فيه توصياته للسياسة . وتسيطر الثنائية على اعماله ، متكررة في اشكال متنوعة ــ الاساليب السياسية مقابل